



Distr.
GENERAL

E/1989/112
26 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات
الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشاورات
التي أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ القرار ٥٣/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٧ من ذلك القرار طلب المجلس من رئيسه أن يواصل المشاورات بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى المجلس .

٢ - وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، اتخذت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قراراً قررت بموجبه الاستمرار في دراسة المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

٣ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين القرار ٣٠/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي طلبت ، في الفقرة ٢٤ منه ، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في اتخاذ التدابير

المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤ - ويرد أدناه عرض للمشاورات التي أجريت بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة بموجب أحكام القرارات المذكورة أعلاه .

٥ - ورحب رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة ، لدى استعراض التطورات ذات الصلة التي حدثت منذ أن بحث المجلس هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ، بتوقيع اتفاق ثلاثي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ يفضي إلى تحقيق أهداف قرار مجلس الأمن ٦٠٣ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الذي دعا إلى انسحاب القوات المسلحة لجنوب أفريقيا من جمهورية أنغولا الشعبية . ولاحظ أيضا مع الارتياح أنه اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ بدء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ المتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وأكد الرئيسان على أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي يقظته لضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة بالكامل وبإخلاص وفقا للجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن ووافق عليه جميع الأطراف . وأعرب الرئيسان عن اعتقادهما بأن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ينبغي أن يكون في موقف يسمح له بضمان الأمن لشعب ناميبيا ، بما في ذلك العائدون ، بغية تمكينهم من المشاركة الكاملة في انتخابات حرة وعادلة . وينبغي أن تقاوم بحزم كافة المحاولات الرامية إلى إلحاق الضرر بالقضية الناميبية حتى يمكن أن تتحقق أمان الشعب الناميبية في تحقيق استقلال حقيقي . ولغتا الانتباه في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة المعنية ، ولاسيما مجلس الأمن .

٦ - ولاحظ الرئيسان أن التطورات الحاصلة في جنوب أفريقيا لم تظهر أية علامات تنم عن الأمل كما أنها لا تزال تشكل مصدرا للقلق . فما برح الملايين في جنوب أفريقيا يعانون من سياسة القمع غير الإنسانية وممارسة الفصل العنصري ، ومن حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية ، ومن أدنى حد من فرص التعليم والمعيشة اللائمة والرعاية الطبية . وأعربا عن اعتقادهما الراسخ بأن المجتمع الدولي ملزم بتكثيف جهوده من أجل تقديم كافة المساعدات المعنوية والسياسية والاقتصادية الممكنة إلى شعب جنوب أفريقيا وحركات تحريره الوطني . وطالبا بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين على الفور ، وإلغاء كافة القوانين القمعية . وطلبا من المجتمع الدولي بالاستمرار في ممارسة الضغط على جنوب أفريقيا حتى تمتثل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٧ - ولاحظ الرئيسان ، استنادا الى المعلومات الشاملة التي قدمها عدد من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، كما يرد في التقرير ذي الصلة للأمين العام (A/44/297) ، أن عددا من الوكالات المتخصصة والمؤسسات قد واصل خلال الفترة قيد الاستعراض ، تقديم المساعدة بدرجات متفاوتة في حدود نطاق اختصاص كل منها ، إلى شعوب ناميبيا والاقليم الأخرى المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك استجابة للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الخاصة . وأوضح التقرير أن عددا متزايدا من هذه المنظمات قد قدم أو قام بصياغة برامج المساعدة من هذا القبيل في اطار موارد ميزانياته الخاصة ، بالإضافة إلى مساهمة كل منها بوصفها وكالة منفذة لمشاريع ممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المقدم الرئيسي للمساعدة . ومع أن الرئيسين لاحظا مع الارتياح أن عددا من المنظمات واصل أيضا التعاون بصورة وثيقة مع دول خط المواجهة ومع البلدان المستقلة حديثا لتلبية الاحتياجات ذات الصلة لحكومات هذه البلدان ، فقد وجد الرئيسان أنه من الضروري للوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى المعنية أن تواصل تكثيف دعمها ومساعدتها للشعوب المعنية ، لاسيما الشعوب في الجنوب الأفريقي ، من أجل تلبية احتياجاتها الحرجة على نحو واف في جميع الميادين .

٨ - ووضع الرئيسان في اعتبارهما بصفة خاصة حاجة شعب ناميبيا الملحة إلى المساعدة الدولية أثناء فترة الانتقال إلى الاستقلال . وأكدوا الحاجة إلى زيادة تعاون الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأعرب الرئيسان عن إدراكهما الشديد للمهام الجسيمة التي تواجه مغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ، والمنظمات الأخرى بالنسبة لما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ لاجئ ناميبي ، مع توقع عودة ٦٠ ٠٠٠ منهم إلى وطنهم في المرحلة الأولى ، تمشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأعربا عن تأييدهما التام للرأي الذي أعرب عنه المغوض السامي من أن عملية/برنامج إعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيطان ، تشكل أحد العناصر الرئيسية في عملية الانتقال ، وأن اكتمالها بنجاح ، سيكون مؤشرا هاما على إحراز تقدم أكبر صوب ناميبيا المستقلة . وفي هذا الصدد لاحظا أن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين من ناميبيا ، استمرت في الزيادة خلال عام ١٩٨٨ ، من خلال جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ، وعدد من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة . ولاحظا مع التقدير أن ما أنفقه برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٨٨ على المساعدات المقدمة إلى لاجئي ناميبيا وجنوب أفريقيا في البلدان المجاورة بلغ ٤,٣ مليون دولار

وأن مخصصاته لعام ١٩٨٩ ، تبلغ ٦,٥ مليون دولار . ولاحظ الرئيسان أن هناك زهاء ٦ ملايين لاجئ وعائد ومشرد في منطقة الجنوب الافريقي وحدها ، وطلبا من كل من يهيمه الامر أن يقدم تبرعات سخية للمفوضية ، لتمكينها من الوفاء باحتياجات هؤلاء الناس بصورة فعالة ومناسبة ، وأعرب الرئيسان عن تقديرهما العميق لمنظمة الوحدة الافريقية لقيامها ، في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، بتنظيم مؤتمر دولي بشأن محنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي ، وناشدا جميع الجهات المعنية أن تتعاون تعاوننا كاملا من أجل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر ، تنفيذا مخلصا .

٩ - وأشار الرئيسان أيضا الى نوايا برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بجمع البيانات في ناميبيا ، وأعربا عن الأمل في أن تؤدي تلك البيانات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في ناميبيا الى زيادة قدرة أسرة مؤسسات الأمم المتحدة على مساعدة حكومة ناميبيا المستقلة بصورة فعالة في مجال تقديم الخدمات الأساسية عقب الاستقلال مباشرة ، وإعداد برنامج إنمائي لزيادة تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا . وأكد الرئيسان على الحاجة الى إقامة تعاون وثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في هذه العملية الحيوية . وأشارا الى عزم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على معالجة مسألة رقم التخطيط الارشادي لناميبيا في دورته السابعة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وذلك عندما تتوافر معلومات اضافية بشأن تقييم الاحتياجات الشاملة لناميبيا من المساعدات الدولية .

١٠ - وأعرب الرئيسان عن تقديرهما العميق للدور النشط المتسق الذي يقوم به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا منذ انشائه ، في مجال تعبئة الدعم العالمي وتقديم المساعدة الى شعب ناميبيا ، وخاصة من خلال برنامجه لبناء الدولة . وأعربا أيضا عن امتنانهما العميق للوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لما اضطلعت به من برامج المساعدة بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ولاحظا أن مجموع تكاليف ٤٤ مشروعا جاريا في برنامج بناء الدولة ، بلغ ٢٨,٩ مليون دولار . وبالإضافة الى ذلك ، اكتمل بالفعل ٤٠ مشروعا يبلغ مجموع تكلفتها ٦,٩ مليون دولار ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ . ولاحظا أيضا أن ما يزيد على ٢٠ مليون دولار أو ٦٩ في المائة ، من أصل مجموع تكاليف المشاريع ، غطيت من جانب صندوق ناميبيا ، و ٧,٧ مليون دولار أو ٢٧ في المائة ، من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وما يقرب من ١,٢ مليون دولار أو ٤ في المائة من جانب الوكالات المنفذة .

ولوحظ أنه قد تمت الموافقة على المخصصات الارشادية المنقحة في اطار الحساب العام لسنة ١٩٨٨ ، وتبلغ ٢,٢ مليون دولار . وبالإضافة الى ذلك بدأت في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، دورة تدريبية سريعة في ميدان الهجرة والجمارك لحوالي ٤٠٠ ناميبى . وتم تقديم سبع وتسعين منحة دراسية جديدة ، فزاد بذلك مجموع عدد المنح الى ٣٥١ منحة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، استغاد ما مجموعه ٤٠٧ ناميبى من مختلف الأنشطة التدريبية في اطار برامج المساعدة المقدمة من مجلس ناميبيا . ولاحظ الرئيس كذلك أنه قد تم الالتزام بالكامل بجميع الموارد المالية المدرجة في حساب برنامج بناء الدولة والحساب العام لمندوق ناميبيا ، ورقم التخطيط الارشادي لناميبيا .

١١ - ولاحظ الرئيس أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد واصل القيام بدور رئيسي في مجال تقديم المساعدة للشعوب المعنية . وبينما استمر برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إيلاء أهمية خاصة الى التعليم الرسمي وأنواع التدريب الأخرى ، اتسع نطاق المساعدة التي يقدمها ليشمل مجالات متنوعة مثل خدمات الاملاحة الميكانيكية ، وخدمات الصيانة ، وإدماج المرأة في عملية التنمية ، بغية إعداد هذه الشعوب للاضطلاع في نهاية الامر بالمسؤوليات التقنية والتنظيمية والادارية في بلدانها ، وكذلك التشجيع على بلوغ درجة من الاعتماد على الذات في بلدان اللجوء في مجالات مثل ادارة وتنظيم الخدمات المجتمعية ، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة ، والمهن والحرف ، والانتاج الزراعي والغذائي . ولاحظ أن مجموع التزام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بموجب رقم التخطيط الارشادي المخصص لحركات التحرير الوطني ، بلغ ٣٠١ ٠٠٠ دولار .

١٢ - ولاحظ الرئيس أنه تمت الموافقة على ١٨ مشروعاً بدأ تنفيذها بنهاية عام ١٩٨٨ ، من بين ٢٩ مشروعاً مدرجة في البرنامج المقترح للفترة ١٩٨٧-١٩٩١ ، في اطار رقم التخطيط الارشادي لحركات التحرير الوطني ، ومنها ٨ مشاريع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، و ٣ للمؤتمر الوطني الافريقي و ٣ لمؤتمر الحدوديين الافريقيين و ٤ تستفيد منها حركات التحرير الثلاث كلها . ولاحظ الرئيس أنه بالإضافة الى المشاريع الثمانية في قطاع التعليم ، التي يبلغ الالتزام الموحد بشأنها ٤,٧ مليون دولار ، أي نسبة ٤١,٢ في المائة من مجموع الموارد المخصصة ، فإن ما يزيد على ٢,١ مليون دولار أي ٢٧,٢ في المائة من الموارد تم تخصيصها لمشروعات من أجل تدريب ودعم موظفي الصحة في هذه الحركات ، وخصص مبلغ ١,٨ مليون دولار أو ١٥,٧ في المائة لأربعة مشاريع في مجالات تخطيط وبرمجة المعونة وتنسيقها ، كما خصص نفس المبلغ ، لثلاثة مشاريع في مجال انتاج الأغذية ، ومبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار لمشروع يتعلق بتقديم المساعدة التحضيرية في مجال صيانة واصلاح المعدات الميكانيكية . كما

لاحظا أن هناك ١٠ مشاريع أخرى للفترة ١٩٨٧-١٩٩١ ، تمر بمراحل مختلفة من المياغة والموافقة ، ويقدر مجموع الموارد المخصصة لها بمبلغ ٢,٥ مليون دولار ، ومنها ٦ مشاريع للمؤتمر الوطني الافريقي ومشروعان لكل من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومؤتمر الوجدويين الافريقيين . ولاحظا كذلك أنه في ضوء التطورات المتعلقة باستقلال ناميبيا ، أولى برنامج الأمم المتحدة الانمائي خلال الجزء الاخير من سنة ١٩٨٨ ، الاهتمام الواجب لمفهوم مرحلة الانتقال التي تمر بها المساعدة الانمائية المقدمة الى سوابو . ودُرس المبادئ التوجيهية الاولى ، والمبادئ الاساسية ، التي من شأنها تسهيل اعادة تنظيم مراحل أنشطة المشاريع ونقل مواقعها من البلدان المضيفة لسوابو حاليا ، الى ناميبيا المستقلة .

١٣ - ولاحظ الرئيسان أنه في عام ١٩٨٨ بلغ مجموع تكلفة أربعة مشاريع ٣,١ مليون دولار ، تعود بالفائدة على حركات التحرير الوطني الثلاث كلها بصورة مشتركة ، وقد نفذ ثلاثة مشاريع منها مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، كما نفتت أحدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وتعلق مشروعان بتقديم المساعدة في برمجة ورصد وتقييم مشاريع حركات التحرير الوطني ، والمساعدة في تدريب موظفي هذه الحركات . ولوحظ فيما يتعلق المساعدة الاخيرة أن ٩٥ من كوادر حركات التحرير الوطني ، التحقت بمدارس ومعاهد طبية مختارة في جمهورية تنزانيا المتحدة للحصول على التدريب . ويبلغ مجموع مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المشروع ٢,٤٨ مليون دولار ، والمقرر أن يستمر حتى نهاية ١٩٩١ . وخلال عام ١٩٨٨ أكمل ٣٠ طالبا بنجاح دراساتهم ، ومن المتوقع أن يبدأ ٥٠ طالبا جديدا الدراسة في عام ١٩٨٩ . ويستمر المشروع الثالث ، ومجموع تكلفته ١١٦ ٠٠٠ دولار ، في تمويل اشتراك ممثل واحد عن كل حركة من حركات التحرير الوطني ، في دورات مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١٤ - ولاحظ الرئيسان أن مكتب خدمات المشاريع كان مسؤولا عن تنفيذ ٤ مشاريع في مجال ادارة الخدمات الصحية في المستوطنات الواقعة في أنغولا وزامبيا ، وانتاج الاغذية في مركز الأمم المتحدة للتدريب المهني للناميبيين في كواكرا (أنغولا) ، وتدريب المعلمين في مستوطنات سوابو . وبلغ مجموع التزامات برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتلك المشاريع ٢,٢ مليون دولار . كما لوحظ أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، نفتت ثلاثة من تلك المشاريع . وبلغ مجموع مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيها ٢,٢ مليون دولار . وقدم اثنان من هذه المشاريع الدعم بصورة مباشرة لتعليم أكثر من ٣٠٠ طالب ناميبى في أنغولا وزامبيا . وكان هدف المشروع الثالث الذي نفذته اليونسكو ، هو تعزيز مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية .

١٥ - ولوحظ أن مجلس إدارة مركز الأمم المتحدة للتدريب المهني ، وهو مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ومنفذ من قبل منظمة العمل الدولية ، قد قرر في دورتيه المعقودتين في جنيف في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وفي نيويورك عام ١٩٨٩ ، ضرورة الاضطلاع بدراسة جدوى بشأن نقل المركز من أنغولا الى ناميبيا . ولاحظ الرئيسان ، فيما يتعلق بالانشطة الجارية التي نفذتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٨ لتدريب المبتدئين من المديرين العماليين الناميبيين أن المشروع قد نقل من لوساكا الى المركز الاقليمي الافريقي للادارة العمالية في زمبابوي ، وتم إيغاد بعثة لتقديم الخبرة الاستشارية مدتها شهران في الفترة من ايلول/سبتمبر الى تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، لتقييم المشروع وتقديم مقترحات من أجل مواصلة تقديم المساعدة الى ناميبيا في مجال الادارة العمالية . ولوحظ أيضا أن ٤٥ من الناميبيين المعوقين قد استكملوا بنهاية عام ١٩٨٨ تعليمهم الاساسي ، وتدريبهم على مهارات في عدد من مؤسسات زامبيا ، وذلك في اطار مشروع دون اقليمي للتأهيل المهني لضحايا الحرب وغيرهم من المعوقين ، تحت اشراف مركز اعادة التأهيل الافريقي ، والبرنامج الاقليمي المشترك التابع لمنظمة العمل الدولية/منظمة الوحدة الافريقية ، وقد بذلت جهود لكي يبدأ مزيد من الناميبيين تدريبهم في مستهل عام ١٩٨٩ .

١٦ - ولاحظ الرئيسان أن مشاريع المساعدة الجارية الثلاثة المقدمة الى المؤتمر الوطني الافريقي باعتماد اجمالي قدره ١,٦ مليون دولار كانت كلها في قطاع التعليم . وبمقتضى هذه المشاريع المنفذة من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، حصل ٣٩ طالبا من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي على فرص للتعليم الجامعي والتقني والفني ، كما حصل ٧٠٠ تلميذ على فرص للتعليم الابتدائي والثانوي في جمهورية تنزانيا المتحدة وحصل حوالي ١٠٠ شاب من شباب المؤتمر الوطني الافريقي على فرص للتعليم في مدارس ابتدائية وثانوية منشأة في بلدان اللجوء . وتجري دراسة ستة مشاريع جديدة للمؤتمر الوطني الافريقي ، بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقدر بمبلغ ٣,٨ مليون دولار . وهذه المشاريع شكلت أكثر من نصف مجموع عدد برامج أرقام التخطيط الارشادية لحركات التحرير الوطني الناشطة وتالفت من مشروع واحد في كل من مجالات دعم الخدمات الصحية ، وتنسيق المعونة الانمائية ، وانتاج المواشي ، وخدمات الاصلاح والصيانة ومشروعين في قطاع التعليم . ولاحظ الرئيسان أن الدعم المقدم الى مؤتمر الوندويين الافريقيين من خلال ثلاثة مشاريع تضمن تقديم المساعدة في مجال الزراعة والتعليم التالي للمرحلة الثانوية والتدريب المهني استفاد منها ٣٠ طالبا ، وفي مجال التعليم الابتدائي والثانوي استفاد منها ٩٠ تلميذا . وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنفيذ المشروع الزراعي ،

في حين قام مكتب خدمات المشاريع بتنفيذ المشروعات الأخرى . ولوحظ أن تخصيص الموارد للمشاريع الثلاثة بلغ ١,٢ مليون دولار .

١٧ - وأشار الرئيسان إلى تقديم المساعدة كذلك إلى أقاليم تابعة أخرى : فقد خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ١ ٣٥٤ ٠٠٠ دولار لتوكيلاو من موارد أرقام التخطيط الإرشادية للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ لمساعدة الأقليم على التعجيل بالنهوض بتنميته الاقتصادية والاجتماعية . ولوحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قدم كذلك من موارد البرنامج الخاصة ، مبلغ ١٩٥ ٠٠٠ دولار إلى توكيلاو ، لأغراض الإصلاح والتعمير في أعقاب الكوارث الطبيعية التي ألمت بالجزر عام ١٩٨٧ . وتمت الموافقة على مشروعين ، أحدهما يرمي إلى ترميم شبكة الاتصالات السلكية واللاملكية ويرمي الآخر إلى إنعاش المجتمعات المحلية وإصلاح الموارد المائية في توكيلاو وإعادة تشييد الهياكل الرئيسية لأغراض التعليم والتنمية . كما لاحظ الرئيسان أن توكيلاو كانت تستفيد كذلك من البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاملكية ، وإدارة الكوارث ومبادئ الأسماك وتقييم الموارد المائية وتنمية الجزر المرجانية . كما لاحظا أن رقم التخطيط الإرشادي الأحادي المنقح لإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية بلغ ٣,٠٢٤ مليون دولار ، ويتألف من مبلغ ١,٥٩٨ مليون دولار لجزر ميكرونيزيا ، ومبلغ ٣٦٣ ٠٠٠ دولار لبالاو ومبلغ ١,٠٧٣ مليون دولار لجزر مارشال .

١٨ - كما لاحظ الرئيسان أن الموارد البرنامجية المعدلة لأرقام التخطيط الإرشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ والمخصصة للأقاليم الأخرى بلغت ٤ ٦١٦ ٥٠٠ دولار ، على النحو التالي : أنغويلا ، ٣٨٩ ٢٠٠ دولار ؛ برمودا ، ١٠٢ ٩٠٠ دولار ؛ جزر فيرجن البريطانية ، ٣٦٢ ٩٠٠ دولار ؛ جزر كايمان ، ٦٠٤ ٥٠٠ دولار ؛ مونتسيرات ، ٦٩٩ ٨٠٠ دولار ؛ سانت هيلانة ، ٧٦٥ ٢٠٠ دولار ؛ جزر تركس وكايكوس ، ٧٩٣ ٠٠٠ دولار . ولاحظا أن معظم المشاريع كانت في ميادين التعليم والزراعة والتدريب المهني . وأعرب الرئيسان عن إدراكهما العميق لضعف اقتصادات تلك الأقاليم الجزرية ، وحاجة شعوبها الحرجة المستمرة ، ولاحظا في الوقت نفسه مع التقدير المساعدة المتزايدة التي تقدم إليها ، وناشدا الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المعنية توسيع وزيادة نطاق برامج المساعدة التي تقدمها إلى جميع الأقاليم التابعة . وقد وضع الرئيسان في اعتبارهما بوجه خاص الحاجة الملحة لعدد من الأقاليم التابعة الصغيرة التي لم تقرر لها أي أرقام تخطيط إرشادية بعد إلى المساعدة الخارجية .

١٩ - وأعرب الرئيسان عن ادراكهما العميق لاستمرار الاحتياجات الحرجة للشعوب المعنية ، وأشارا في الوقت نفسه مع التقدير الى المستوى المكثف للتعاون الدولي في برامج المساعدة ، وناشدا المنظمات المعنية حشد ما يمكن من الموارد المتاحة لتقديم المساعدة اللازمة الى تلك الشعوب ، لاسيما الى ناميبيا ، في مرحلة الانتقال الى الاستقلال وفي المرحلة التي تليها مباشرة على السواء ، خاصة في مجال اعادة اللاجئين الى بلادهم وتاهيلهم واعادة توطينهم والإعداد لاقامة الدولة المستقلة وتوطيدها . وفيما يتعلق بالاقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، لاحظ الرئيسان ضرورة تقديم المساعدة الى تلك الاقاليم لكفالة النهوض بسلطانها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وتحقيقا لهذا الغرض ، دعا الرئيسان الى بذل جهود مجددة لضمان زيادة تدفق الاموال المطلوبة لاعداد برامج المساعدة ، ولاسيما بالنسبة للدعم المقدم من مؤسسات التمويل الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة . وحشا بقوة على أن تقوم تلك المؤسسات ، مع مراعاة أقصى حدود المرونة باتخاذ الخطوات اللازمة لازالة أية عوائق أو صعوبات قائمة لضمان توفر الموارد الاضافية المطلوبة . وأكدوا على الاهمية الخاصة للدور الذي يؤديه الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات المعنية . وأعربا عن الامل في أن يضع الرؤساء التنفيذيون اقتراحات ملموسة لكي تنظر فيها مجالس الادارة والمجالس التشريعية المعنية ، وفقا للفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٣٠/٤٣ والفقرة ١٥ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٣/١٩٨٨ . كما شدد الرئيسان على أن تقوم الوكالات والمنظمات ، التي كانت تعتمد الى حد كبير على مصادر خارجية عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة بمواصلة السعي من أجل ايجاد طرق ووسائل لادراج اعتمادات في ميزانياتها العادية أو زيادة هذه الاعتمادات للبدء في المشاريع المفيدة للشعوب المعنية وتوسيع نطاق هذه المشاريع .

٢٠ - ولاحظ الرئيسان أن الاتصالات الوثيقة التي أقامتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة مع حركات التحرير الوطني ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد عززت الى حد بعيد جهودها الرامية الى تقديم المساعدة الفعالة الى الشعوب المعنية . ولاحظا مع الارتياح أن حركات التحرير الوطني مازالت مثقلة في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة التي تعقدها الوكالات والمنظمات ، وأن ذلك يساعد على جعل المنظمات المعنية تنظر نظرة ايجابية الى التدابير التي تتخذ لنصرة الشعوب المستعمرة . كما لاحظا أن عدة وكالات مازالت ، وفقا للفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، تتحمل تكاليف السفر والمصروفات الأخرى ذات الصلة التي يتكبدها ممثلو حركات التحرير الوطني الذين يدعون لحضور هذه الاجتماعات ، وحشا المؤسسات الدولية التي لم تقم بعد باجراء مثل هذه الترتيبات أن تقوم بذلك دون تأخير .

ولاحظا أيضا مع الارتياح قبول ناميبيا ، ممثلة في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في عضوية مختلف الوكالات والمنظمات ، وأعربا عن الشقة في أن تواصل حكومة ناميبيا المستقلة الاستفادة عن طريق اشتراكها الفعال في الأنشطة ذات الملة التي تظطلع بها تلك الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة .

٢١ - واتفق الرئيسان على أن تلك الاتصالات الوثيقة قد أدت الى تيسير اضافة زيادات الى حجم ونطاق المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والى تعزيز قدرة الوكالات على الاستجابة بمزيد من السرعة والمرونة للاحتياجات التي يتم تحديدها . وأعرب الرئيسان عن الأمل في أن تقوم الوكالات والمؤسسات من أجل الاستفادة الى أقصى حد من الموارد المتاحة باتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز تدابير التنسيق القائمة واستكشاف طرق ووسائل اضافية للتنسيق ، باعتبارها أساسية لكفالة فعالية مشاريع المساعدة وسائر الأنشطة التي تظطلع بها مختلف الوكالات .

٢٢ - ولاحظ الرئيسان أن التدابير التي اعتمدها عدد من الوكالات والمؤسسات الأخرى لحجب جميع أنواع المساعدة عن حكومة جنوب افريقيا مازالت سارية . واتفقا على أنه ينبغي للوكالات والمؤسسات الأخرى المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم ، وفقا لولاية كل منها ، بتعزيز هذه التدابير الى أن يمثل نظام الفصل العنصري لاحكام القرارات ذات الملة المادرة عن هيئات الأمم المتحدة المعنية . ولاحظا في هذا الصدد أنه رغم استبعاد جنوب افريقيا من عضوية مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٧٧ وعدم حضورها المؤتمر العام منذ عام ١٩٧٩ ، لدى رفض وشائق تفويض جنوب افريقيا الى تلك الدورة ، فإن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قرر في دورته الثانية والثلاثين ، المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ "أن ينظر" في دورته الثالثة والثلاثين التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ "في توصية مجلس الإدارة الواردة في تقريره GC/(XXI)/807 (عام ١٩٨٧) بحرمان جنوب افريقيا من ممارسة امتيازات العضوية وحقوقها ، وفقا للمادة التاسعة عشرة بء من النظام الأساسي واتخاذ قرار بهذا الشأن" .

٢٣ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس بأنه تم استرعاء انتباه اللجنة الخاصة ، عملا بالفقرة ١٦ من قرار المجلس ٥٣/١٩٨٨ ، الى ذلك القرار وكذلك الى المناقشات التي أدت الى اتخاذه خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٨ . كما قام بإبلاغ رئيس المجلس بأن اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة التابعة للجنة الخاصة تواصل متابعة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٣٠/٤٣ على وجه الخصوص . كما أشار الرئيس الى أن اللجنة الخاصة ستضع في اعتبارها ، خلال دراستها لهذه المسألة في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، نتائج المشاورات التي تجريها اللجنة الفرعية في دورتها الراهنة ، ونتيجة نظر المجلس في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ .

٢٤ - واتفق الرئيسان على اقامة اتصال وثيق بينهما بشأن المسائل التي أثيرت في هذا التقرير ، وذلك رهنا بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ووفقا للمقررات التي قد يتخذها المجلس واللجنة الخاصة .

- - - - -